

أولاً: الأهداف الوطنية

تسعى الدائرة إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية الآتية:

١. تطوير الاقتصاد الوطني ليكون مزدهراً ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية.
٢. تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة على الصعيدين المركزي والمحلي.

ثانياً: المحور الوطني

الخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي وزارة المالية/دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

ثالثاً: رؤية واستراتيجية الأردن ٢٠٢٥

الاستقرار الإقتصادي الكلي: الأولوية الاستراتيجية

(١) تعزيز ادارة الإيرادات الضريبية وتحسين عملية التحصيل.

- مراجعة التشريعات الحكومية المتعلقة بالإيرادات، ومنها التشريعات الضريبية، بما يحقق مزيداً من العدالة في توزيع الأعباء الضريبية وتعزيز الإيرادات الحكومية.
- تعزيز قدرات الدوائر الضريبية، بما فيها دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وبخاصة فيما يتعلق بالتفتيش الضريبي والضرائب على الشركات والمبيعات.
- تفعيل آليات تحصيل المتأخرات المتراكمة المستحقة للحكومة على مختلف الجهات.
- إجراء تقييم دوري لبيان أثر القرارات بتعزيز الإيرادات وأثر تعديل القوانين الضريبية في تحقيق الأهداف الإقتصادية .

- تحسين بيانات ضريبة الدخل على مستوى الأسرة عن طريق الزام جميع الأسر الأردنية بإيداع إقرار ضريبي سنوي حتى لو كان دخل الأسرة قد أعفي من ضريبة الدخل .

(٢) توسيع استخدام الأنظمة الإلكترونية لتحصيل الإيرادات.

- توسيع استخدام التقنيات وتكنولوجيا المعلومات في تحصيل الإيرادات العامة بهدف تسهيل إجراءات التحصيل مثل نظام المدفوعات الوطني والتسديد من خلال البطاقات الإلكترونية .
- توسيع قاعدة مستخدمي الشبكة الإلكترونية والتحول نحو تقديم الخدمات إلكترونياً.
- تطبيق نظام الماسح الدولي (باركود) في تحصيل القسائم المالية .

(٣) الحد من الإعفاءات وتشديد أحكام الإعفاء.

- الحد من الإعفاءات الضريبية ووضع شروط واضحة لها .
- إعلان قرارات الإعفاء الصادرة عن مجلس الوزراء والأسباب وراء المنح .

أهداف وزارة المالية الاستراتيجية

١. النهوض بآليات رسم السياسة المالية
٢. تحسين كفاءة الرقابة وإدارة الموارد المالية بفاعلية
٣. الارتقاء بمبادئ الإفصاح والشفافية
٤. تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمؤسسات المستفيدة من خدمات الوزارة
٥. تعزيز القدرات البشرية والمعرفية لدى موظفي الوزارة

رابعاً: خطة تحفيز النمو الاقتصادي ٢٠١٨-٢٠٢٢

١. ضبط نسبة عجز الموازنة العامة والدين العام ضمن المستويات الآمنة.
 - تحقيق الهدف المنشود في قانون الموازنة العامة بكفاءة وفاعلية من خلال تطوير التنبؤ بالإيرادات ووضع بيانات مقدرة دقيقة ورفع كفاءة التحصيل والحد من الديون.
 ٢. سهولة ممارسة الأعمال والتنافسية-
 - تعزيز وتحفيز البيئة بيئة الأعمال والاستثمار وزيادة تنافسيتها وتعظيم الفرص الاستثمارية، وتحسين ادارة الضرائب:
 - تبسيط الاجراءات وتطوير الخدمات الضريبية
 - الحد من التهرب الضريبي ، ومكافحة غسل الأموال.
 - تقليل تكلفة الامتثال الضريبي على الشركات الصغيرة والمتوسطة تعزيز قدرات القطاعات الاقتصادية الواعدة والرائدة وتحفيزها.
 - تعظيم الصادرات الأردنية، وتعزيز موقع المنتج الأردني في الأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة واعدة ومتجددة وتفعيل اتفاقيات التجارة الحرة.
 - تقييم ومراجعة الاجراءات الاقتصادية باستمرار لتعزيز وتعميم الناجح منها وتعديل ما لم يحقق أهدافه.
 ٣. المساهمة الفاعلة في رفع كفاءة القطاع العام والعاملين فيه لتقديم مستوى افضل من الخدمات.
 - تطوير وتمكين الموارد البشرية من خلال تنفيذ استراتيجية تدريب مناسبة.
 - تمكين المرأة من خلال تحليل واقع المرأة بالدائرة وتمكينها وزيادة دورها القيادي.
 - تطوير وحدات تقييم الاداء المؤسسي من خلال تفعيل قسم التطوير وتقييم الاداء
 - تجدير الثقافة المؤسسية والرقابة على مدونة قواعد السلوك الوظيفي وبناء ثقافة مؤسسية
 - دعم الابداع والتميز ومحاسبة المقصر ومسائلته من خلال مراجعة وتطوير جوائز التميز الوظيفي
- وتفعيل نشاط ادارة المعرفة والثقافة الضريبية.

أهداف الدائرة الاستراتيجية

١. تنمية مورد مالي للحكومة يرفد الخزينة بالإيرادات لتمكينها من ممارسة وظائفها.
٢. زيادة الالتزام الضريبي واستجابة المكلف الطوعية من خلال تنمية الوعي ورفع مستوى الشفافية وجودة الخدمات الضريبية.